ارتفعت 1.5 بالمئة سنوياً وبنسبة 0.5 بالمئة شهرياً

«بيتك»: 43.5 مليار دينار إجمالي الودائع في مايو 2019

قال تقرير بيت التمويل الكويتي " بيتك" الصادر عن تطور حجم الودائع لدى البنوك المحلية – مايو 2019 ، وتطور حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية:

ارتفعت إجمالي الودائع في مايو 2019 وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 1.5% حين بلغت 43.5 مليار دينار ، تزامناً مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 6% على أساس سنوي حين سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية في مايو 2019 نحو 37.6 مليار دينار.

بلغت قيمة النمو السنوي للودائع حوالي 629.7 مليون دينار، مدفوعاً بارتفاع الودائع الحكومية بنسبة 8.7%، فيما ارتفعت ودائع القطاع الخاص على أساس سنوي بنسبة 0.1%.

وعند المقارنة على أساس شهري، تراجعت ودائع القطاع الخاص بنسبة بلغت 2% في مايو وهي أعلى تراجع خلال 4 سنوات أي ما يعادل 743.9 مليون دينار، مقارنة مع 36.9 مليار دينار في أبريل 2019، فيما نجحت الودائع الحكومية نتيجة زيادة شهرية استثنائية هي الأعلى خلال 10 سنوات بنحو 14.7%، في الحفاظ على مستوى السيولة في القطاع المصرفي وتعويض التراجع الشهري لودائع القطاع الخاص لأجل.

تراجعت حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع في مايو 2019 حين مثلت 83% مقارنة مع 84% في مايو 2018، بينما ارتفعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 17% من إجمالي الودائع مقابل 16% في مايو 2018. بالتالي تمثل الودائع 64.5% من موجودات البنوك المحلية في مايو بزيادة طفيفة عن حصة شكلت 64% في أبريل 2019، لكنها تبقى واحدة من أدنى مستوياتها خلال 10 حين كانت تمثل 69.4%، في الوقت الذي يستحوذ الائتمان الممنوح على 85.7% من الودائع في مايو 2019 أي عند أعلى مستوياته إلى الودائع، وبرغم تراجع شهري لحصته 1% عن حصته في أبريل، لكنها تعد أعلى مقابل حصته التي شكلت 82.6% من الودائع في مايو 2018.

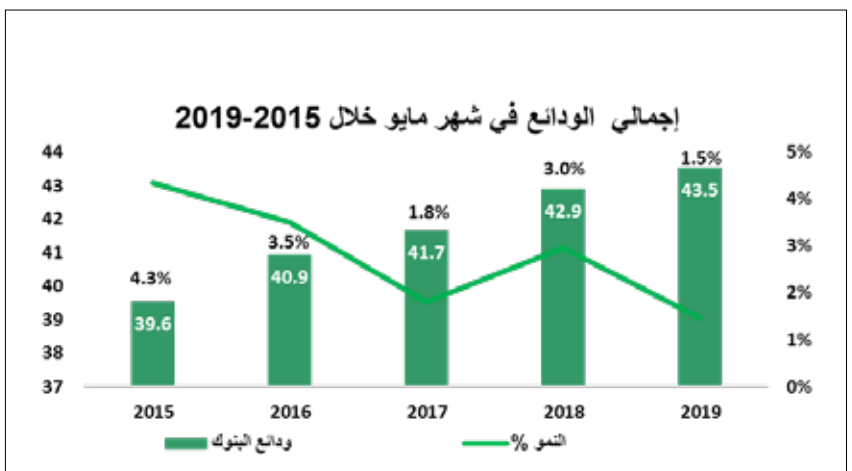

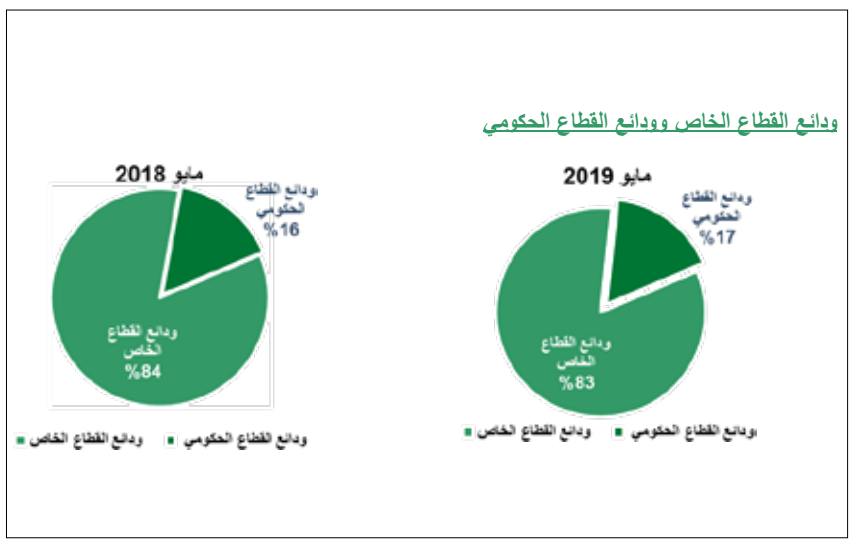

- ارتفاع ودائع القطاع الخاص إلى 36.2 مليار دينار في مايو 2018
- ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية بلغت 7.4 مليار دينار

إجمالي ودائع القطاع الخاص:

زادت ودائع القطاع الخاص في مايو على أساس سنوي بنسبة 0.1% أي نحو 42.4 مليون دينار حين بلغت 36.2 مليار دينار، مقارنة مع 36.1 مليار دينار في مايو 2018، في حين تراجعت بنسبة 2% عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في أبريل 2019 الذي بلغ 36.9 مليار دينار.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93.6% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعةً قليلاً عن نسبتها البالغة نحو 92.9% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في مايو 2018.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية ، وقد بلغت حصتها في مايو 56.8% من ودائع العملة المحلية مقابل 57.4% في مايو 2018، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف إلى نحو 27.6% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في مايو 2019 مقارنة مع 27.2% في مايو 2018، وارتفعت أيضاً ودائع الادخار في حصتها من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مستحوذة على 15.6% في مايو من العام الحالي مقارنة مع 15.4% في مايو 2018.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص:

بلغت الودائع تحت الطلب نحو 9.4 مليار دينار في مايو مسجلة نسبة نمو بلغت 2.4%، وارتفعت ودائع الادخار أيضاً بذات المعدل نحو 2.4% حين سجلت 5.3 مليار دينار، أي بارتفاع قيمته 123.8 مليون دينار على أساس سنوي ، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل قليلاً أي بنحو 0.2% حين بلغت 19.2 مليار دينار في مايو مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. وعلى ذلك زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مايو على أساس سنوي بنسبة 0.9% فبلغت 33.9 مليار دينار. على الجانب الآخر تراجعت الودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 10% الى ما يعادل 2.3 مليار دينار في مايو 2019 مقارنة مع 2.6 مليار دينار في مايو 2018.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص:

ارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في مايو على أساس شهري بنسبة 4.5%، وهو تراجع استثنائي خلال 10 سنوات الماضية .

وعلى ذلك تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مايو على أساس شهري بأعلى نسبة خلال نحو 4 سنوات بنسبة 1.7% عن 34.5 مليار دينار في أبريل 2019. على الجانب الآخر تراجعت لودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 5.9% مقارنة مع 2.5 مليار دينار في أبريل 2019.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي:

بلغت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية 7.4 مليار دينار في مايو مرتفعة على أساس سنوي بنسبة 8.7% بينما ارتفعت على أساس شهري بنسبة 14.7% عن حجمها في أبريل 2019 البالغ نحو 6.4 مليار دينار.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تبلغ 7.0 مليار دينار وتمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت نسبياً إلى 95.4% من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في مايو مقارنة مع 93.7% في مايو 2018، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 337 مليون دينار أي 4.6% من الودائع الحكومية مقابل 6.3% في مايو 2018.

«المغاربية الكويتية» تبيع مشروعاً عقارياً بالسعودية

أعلنت الشركة الخليجية المغاربية القابضة عن قيام شركة الخليج المغربية، وهي شركة سعودية تابعة للمجموعة بنسبة 99 بالمائة، ببيع فلل مشروع "منار" بالمملكة العربية السعودية.

وقالت "المغاربية" في بيان للبورصة الكويتية أمس الاثنين، إن المشروع مكون من: عدد (10) فلل سكنية في حي الندى بمدينة الرياض، وقطعة أرض غير مُطورة في ذات الحي مساحتها 600 متر مربع.

وأوضحت الشركة أن حصة الخليج المغربية من عملية البيع مبلغ إجمالي قدره 11.78 مليون ريال سعودي بما يُعادل 947.42 ألف دينار كويتي، مما نتج عنها خسارة بقيمة 4.47 ألف دينار كويتي.

وأشارت الشركة إلى أن الخليج المغربية تبلغ نسبة مساهمتها بالمشروع 75 بالمائة، والـ 25 بالمائة المُتبقية مملوكة لشريك سعودي.

أحد مشروعات الشركة

ونوهت "المغاربية" في البيان بأن أثر المعلومة السابقة سينعكس في البيانات المالية المرحلية للمجموعة والخاصة بالربع الثالث من العام الجاري.

كانت الشركة تحولت للربحية في الربع الأول من العام الجاري بقيمة 74.91 ألف دينار مقارنة بخسائر الفترة المماثلة من عام 2018 والبالغة آنذاك 22.5 ألف دينار.

وأنهى سهم "المغاربية" جلسة بالبورصة الكويت مُرتفعاً 1.23 بالمائة عند سعر 57.5 فلساً، وذلك بتنفيذ صفقة واحدة بحجم 1000 سهم وبقيمة 57.5 ديناراً.

معرفي: أغلب أذرع «الامتياز» التشغيلية ساهمت بعوائد الربع الثاني

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الامتياز الاستثمارية، إن أغلب أذرع الشركة التشغيلية شاركت بنسب في عوائد الربع الثاني.

وأضاف نواف معرفي لـ"سي إن بي سي عربية"، أمس الاثنين، إن إيرادات الشركة تُقدر بنحو 44 مليون دينار منها 19.3 مليون دينار تشغيلية، والمتبقي منها من إعادة تصنيف سهم "هيومن سوفت" الزميلة للمجموعة.

وأوضح معرفي أن المجموعة حولت ملكيتها في شركة "هيومن سوفت" إلى موجودات بالقيمة العادلة بسبب انخفاض ملكيتها فيها إلى ما دون 7 بالمائة.

وبين أن الشركات التشغيلية للمجموعة مستمرة بالتطور والتحسن والنمو، حيث شارك قطاع التقنيات بـ11 بالمائة من الإيرادات، و10 بالمائة من الاستثمار العقاري، و8 بالمائة من المقاولات والنفط والغاز، و8 بالمائة من تصنيع الأدوية، و4 بالمائة لقطاع الأغذية، و3 بالمائة من قطاع التعليم.

نواف معرفي

وأفاد بأن المجموعة انتهت في بداية العام الجاري من اندماج "ديمة كابيتال" و"البلاد للاستثمار"، موضحاً بأن حجم الشركة أصبح 44 مليون دينار والقيمة الدفترية تصل إلى 75 مليون دينار؛ مما أعطى تنوع في محفظة مجموعة الامتياز.

وأشار إلى الارتفاع الملحوظ في موجودات "الامتياز" لتصل إلى نحو 388 مليون دينار، بالإضافة إلى استقرار الدين عند حوالي 58 مليون دينار، ومجموع المطلوبات يُقدر بحدود 132 مليون دينار.

وعبر عن تفاؤله بالتحسن الذي طرأ على أداء بورصة الكويت، مُبيناً أن الشركة تدرس التوسع في استثماراتها بالبورصة وترى فرصاً لانتقاء أسهم ذات إمكانات للنمو.

ونوه معرفي بأن حجم محفظة المجموعة وصل إلى نحو 279 مليون دينار بنهاية النصف الأول مقارنة مع 252 مليون دينار في الفترة ذاتها بالعام الماضي، بارتفاع 10.7 بالمائة.

كانت أرباح "الامتياز" ارتفعت 247 بالمائة في الربع الثاني من العام الجاري، لتصل إلى 22.37 مليون دينار، كما ارتفعت الأرباح 90 بالمائة في النصف الأول من 2019، لتصل إلى 23.37 مليون دينار. وأنهى سهم المجموعة جلسة اليوم بالبورصة مُتراجعاً 1.41 بالمائة عند سعر 140 فلساً، وذلك بتداول 8.24 مليون سهم بقيمة 1.17 مليون دينار.

2.69 فلساً ربحية للسهم.. واستدامة في النمو والربحية للعام الثالث على التوالي رغم التحديات

6.500 مليون دينار أرباح «بنك وربة» في النصف الأول بنسبة نمو 25 %

- الحوطي : 2.720 مليار دينار إجمالي أصول البنك و18 % نموا في الإيرادات التشغيلية لتصل إلى 26.882 مليوناً.
- 1.931 مليار دينار إجمالي محفظة «بنك وربة» التمويلية وودائع العملاء والمؤسسات المالية ترتفع إلى 2.388 مليار دينار بنسبة نمو 37 %
- الغانم: حصة «وربة» السوقية من التمويل ترتفع بنسبة 4.75 % لتصل إلى 1.931 مليار دينار منها 18 % للأفراد و 82 % للشركات.
- نسبة الديون المتعثرة في البنك 1.4 % ، إنها أقل من متوسط بنوك الكويت البالغة 1.6 %

عبدالوهاب الحوطي

شاهين الغانم

أعلن بنك وربة عن تحقيق أرباح صافية للمساهمين عن النصف الأول من العام الجاري 2019 بلغت 6.500مليون دينار ما يعادل 2.69فلساً ربحية للسهم الواحد مقارنة مع 5.198مليون دينار ما يعادل 2.54فلساً ربحية للسهم الواحد بالنصف الأول من العام 2018 بنسبة نمو بلغت 25% في حين بلغ صافيإيرادات التمويل 19.407مليون دينار بنسبة نمو 20%مقارنة بنفس الفترة من العام 2018 والتي بلغت 16.196مليون دينار ، فيما بلغ إجمالي الإيرادات 55.078مليون دينار بنمو 37% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق والتي بلغت 40.073مليون دينار وكذلك صافي إيرادات التشغيل 26.882مليون دينار بنمو 18%مقارنة بنفس الفترة من العام 2018 والتي بلغت 22.837 مليون دينار وشهدت محفظة التمويل نمواً بلغ 39% لتصل إلى 1.931 مليار دينار بينما ارتفع إجمالي أصول البنك لتصل إلى 2.720مليار دينار بزيادة قدرها 773 مليون دينار بنسبة 40% مقارنة بذات الفترة من العام السابق والتي بلغت 1.947 مليار دينار وزادت ودائع العملاء والمؤسسات المالية لتصل إلى 2.388مليار دينار بزيادة قدرها 651 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 37% عن ذات الفترة من العام 2018.

وفي معرض تعليقه على النتائج المالية للبنك ، قال رئيس مجلس الإدارة عبدالوهاب الحوطي في بيان صحفي صادر عن البنك :» يأتي تحقيق بنك وربة لهذه النتائج القياسية، استمراراً للاداء القوي للبنك، والذي يعكس نجاح استراتيجيته، التي تم وضعها مجلس الإدارة، وتقوم الإدارة التنفيذية بمتابعة تطبيقها على الوجه الأمثل ، حيث جاءت الأرباح متوافقة مع الخطط والبرامج الموضوعة، وملائمة للتطورات الاقتصادية، وحركة الأسواق، مؤكدة جدوى ما تم اتخاذه من قرارات، وترتيبات، من أهمها التركيز على النشاط المصرفي الرئيسي للبنك، وتعميق الممارسات المهنية، والتطبيقات والنظم المصرفية العالمية، مع الالتزام التام، والشامل بالضوابط .

وأكد الحوطي أن النتائج المالية المعلنة مبشرة، وإيجابية، وتدعو للتفاؤل بنمو مستقر، قائم على أسس ثابتة تحقق أهداف بنك وربة في نمو مستدام، ويوفر لمساهميه وعملائه، معدلات جيدة من الربحية، ويعبر عن تطور مستوى الأداء وارتفاع معدلات التشغيل، وانخفاض في المصاريف، ضمن سياسة ترشيد الإنفاق وترتيب الأولويات ، مشيراً إلى أن «بنك وربة»استطاع أن يحقق أداء إيجابياً للعام الثالث على التوالي ، على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية التي يعمل فيها.

وذكر الحوطي أن «بنك وربة» نجح في بناء منظومة عمل، وفق أعلى وأفضل المعايير العالمية للعمل المصرفي ، تقوم على وضعية المنافسة المستمرة في بيئة دائمة التطور ودمج الحلول الابتكارية، والتكنولوجيا المصرفية بالعمليات التشغيلية، وإطلاق مبادرات التحول الرقمي، وإطلاق خدمات ومنتجات تلائم احتياجات، وطبيعة القطاعات التشغيلية الرئيسية، موضحاً أن «بنك وربة» يقدم خدماته المصرفية للعملاء الأفراد، والشركات لتنمية، وإدارة أعمالهم بكفاءة، وتعظيم ريادته، وتوسيع الحصة السوقية من خلال أفضل معايير الجودة في أداء الأعمال وتقديم الخدمة .

من جهته قال الرئيس التنفيذي في البنك شاهين الغانم « نفخر في بنك وربة بمواصلة تحقيق أداء قوي، ومتميز يعكس النتائج المالية القياسية للبنك في النصف الأول من العام الجاري 2019 ، والتي تؤكد تمتع البنك بأسس متينة واستراتيجية ثاقبة، ترتكز على تنوع الخدمات، والمنتجات التي يقدمها البنك لعملائه، معتمدا في ذلك على استراتيجية البنك للتحول الرقمي، والتي ستمكن البنك من الاستعداد جيدا لجيل جديد من الخدمات المصرفية الرقمية .

وأوضح الغانم أن الحصة السوقية من التمويل بصفة عامة ارتفعت إلى نحو 4.75% حيث ارتفعت حصة «بنك وربة» من تمويل الأفراد تحديداً إلى نحو 3.24% إلى جانب تحقيق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية للشركات وصلت إلى 5.85 %عن طريق جذب العديد من الشركات التشغيلية المعروفة بملائتها المالية والاقتصادية، وذلك مع التمسك الشديد بأعلى معايير الجودة الائتمانية، ودراسة وتنويع المخاطر. مؤكداً على أن وربة يحتفظ بـ 3 ملايين دينار كمخصصات احترازية لافتاً إلى أن نسبة الديون المتعثرة 1.4 % من إجمالي الديون وهي أقل من متوسط بنوك الكويت البالغ 1.6% وأن ديون بنك وربة المتعثرة مغطاه بنسبة 154% .

وتابع الغانم قائلاً :» إن خدمة العملاء مفهوم راسخ، وجزء من ثقافة البنك لأنه معروف أن الجميع لديه نفس المنتج والخدمة، ولكن التميز والأبداع يكون في الخدمة والكيفية التي يتم التعامل بها مع العملاء خاصة في الكويت، التي يرتفع فيها توقعات العملاء، مؤكداً على أنه عندما يتم النظر إلى منتجات وخدمات بنك وربة فإنها وإن كانت تساهم بطبيعة الحال في تحقيق ربحيتنا إنها أيضا، وهذا الأهم تمثل جزءاً من مسؤوليتنا الاجتماعية، لأننا نساهم أولا في ترسيخ مفاهيم الابتكار والإبداع وتقليل الجهد والوقت المبذول في الحصول على الخدمة والمنتج.

وأكد الغانم على أن ميزانية بنك وربة تحمل مؤشرات إيجابية عديدة تبرز متانة الوضع المالي، والنمو المستدام المتوازن خاصة في جانب الإيرادات التشغيلية من الأعمال المصرفية.